

ضغط الشرطة على ناشطات وناشطي حقوق الإنسان والمحاميات والمحامين الذين يقومون بحماية اللاجئين في كرواتيا

قامت منظمات المجتمع المدني هل أنت جاد؟ و مركز دراسات السلام بالإضافة الى المحامون إيفو يلافيتش وسانيا بيزيراديا يلافيتش بعقد مؤتمر صحفي في 18 نيسان يحذرون به من الضغوط التي تفرضها وزارة الداخلية على مكتب المحاماة الذي يحمي حقوق اللاجئين وعلى الناشطات والناشطين الذي يعملون في منظمات توفر الحماية الإنسانية والقانونية للاجئين.

سانيا بيزيراديا يلافيتش هي محامية تمثل عائلة من اللاجئين الأفغان في إجراءات جنائية ضد وزارة الداخلية فيما يتعلق بمسؤولية الموت المأساوي لابنتهما البالغة من العمر 6 سنوات ، مدينة. وحاولت المحامية الاتصال بالعائلة في مناسبات عديدة ، بعد أن تم احتجازهم في مركز الاحتجاز في توفارنيك ، بعد طلبهم اللجوء.

ومع ذلك ، رفضت الشرطة السماح للمحامية بالوصول إلى العائلة ، مدعية أنها غير مخولة بتمثيلها. وعلاوة على ذلك ، زار مكتب الشرطة الوطني لقمع الفساد والجريمة المنظمة (PN USKOK) مكتبها للتحقيق في وجود التوكيل الرسمي للأسرة الأفغانية ، مدعين أن توقيع والدا مدينة على التوكيل مزيف.

تواصلت أخت مدينة مع مركز دراسات السلام ، وقالت أنها وعائلتها محتجزون وتم رفض وصولهم إلى المحامي. وأن الشرطة قد أبلغت عائلة مدينة أن التوكيل قد تم التوقيع عليه في صربيا ، وبالتالي فهو غير صالح في كرواتيا.

يحذر المحامي إيفو يلافيتش ويقول "هذا النوع من المعاملة لعملائنا من قبل الشرطة هو عرقلة مباشرة لأداء عمل المحامي" ، مشيراً إلى أنه من السهل جدا إثبات ما إذا كان التوكيل صحيحا وساري المفعول، أي أن المحامي والطرف الآخر يجتمعان ويقوم الطرف الآخر بقبول أو رفض التوكيل ، لكن الشرطة لا تسمح بحدوث ذلك. ويشير إلى أنه من المقلق بشكل خاص أن تحاول الأسرة الاتصال بهم عدة مرات ، لكن الشرطة تقوم بمنعهم من القيام بذلك. ويقول إنه حتى في حالات الجرائم الأكثر خطورة لا ترفض الشرطة الاتصال بالطرف الآخر.

وتمارس الشرطة لضغوط أيضا ضد منظمة هل أنت جاد؟ من خلال تجريم التضامن. وقال تاجانا تاديش من مؤسسة هل أنت جاد؟ "عندما دخلت العائلة كرواتيا لتجنب ارجاعها إلى صربيا للمرة الثالثة ، لجأت إلينا لمساعدتها في طلب الحماية الدولية ، وبعد ذلك اتصل متطوعنا بالشرطة على الفور وذهب مع الشرطة لمقابلة العائلة". ومع ذلك ، ففي اليوم التالي لتوزيع وسائل الإعلام للمعلومات حول ما يحدث للأسرة ، أبلغت وزارة الداخلية متطوعي منظمة هل أنت جاد؟ أنها ستشرع في إجراء جنازة ضدنا بدعوى مساعدة العائلة في عبور الحدود بطريقة غير شرعية.

بالإضافة إلى ذلك ، بالأمس ، بعد الإعلان عن المؤتمر الصحفي بشأن ضغوط الشرطة والتهديدات، قدمت الشرطة دعوات لإجراء مقابلات غير رسمية مع الناشطين في منظمة هل أنت جاد؟ ومركز دراسات السلام ، المقرر عقدها في نفس الوقت بالضبط الذي يعقد فيه المؤتمر الصحفي. وقال جوردان بوساناك من مركز دراسات السلام: "نعتبر ذلك محاولة غير مقبولة للترهيب والضغط على المتطوعين ، وكذلك محاولة مباشرة للحد من حرية تعبير ناشطي حقوق الإنسان". كما قال: "لقد أظهرت الشرطة مرة أخرى أنهم لا يترددون في استخدام القمع لأهدافهم. نحن نخشى أنه قد حدث كل هذا بهدف طرد العائلة من كرواتيا".

قامت عائلة حسيني بتوجيه تهم جنائية ضد الشرطة في جمهورية كرواتيا بدعوى الإهمال في قضية قتل ابنتهما مدينة البالغة من العمر ست سنوات ، بدعم من المحامين ومنظمات المجتمع المدني، وتقوم هذه المنظمات والمحامون الان بالاجراءات لمنح الحماية الدولية للأسرة والحصول على الحق الحصري في الوصول إلى الأسرة. وتعتبر منظمة هل أنت جاد؟ ومركز دراسات السلام والمحامون هذا الأمر كدليل واضح على دافع الشرطة بعرقلة الملاحقة الجنائية ، فضلا عن الاستمرار في تجنب المسؤولية عن المعاملة غير القانونية المحتملة للاجئين على حدود جمهورية كرواتيا.

لجميع الأسباب المذكورة ، أعلنت المنظمات أنها ستطلب من اللجنة البرلمانية للسياسة الداخلية والأمن القومي ، وكذلك من لجنة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية ، بتشكيل لجنة تحقيق لفحص وكشف سوء المعاملة القاسية من الآليات القمعية تجاه الناشطات والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما ستقوم المنظمات بإبلاغ السلطات والهيئات المختصة في المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي عن ضغط الشرطة والترهيب. وبالإضافة إلى ذلك، تحذر المنظمات من أن هذه الممارسات تتعارض بشكل خاص مع الرئاسة الكرواتية القادمة لمجلس أوروبا (في أيار 2018) وكذلك مع الأعمال التحضيرية لعضوية كرواتيا في منطقة شنغن.

وأخيراً، تطالب منظمة هل أنت جاد؟ ومركز دراسات السلام والمحامون وزارة الداخلية بتطبيق الإجراء الذي أمرت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لتحرير الأسرة وتأمين إقامة آمنة لهم، فضلاً عن اعطائهم حقهم في الحماية القانونية. بالإضافة إلى ذلك، تطلب المنظمات من الشرطة التوقف عن العمليات المرحلية والضغط ضد النشطاء ومحامي حقوق الإنسان.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع مركز دراسات السلام cms@cms.hr أو منظمة هل أنت جاد؟ areyouserious@gmail.com